قسم فلسفة القانون وتاريخه

الفصل في المنازعات
بين القضاء الخاص والقضاء العام
دراسة تاريخية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

فتحـي إبراهيم محمد محمد احمدين

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

أ.د/ طه عوض غازي مشرفاً ورئيساً

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل الكلية للشئون الطلاب والتعليم بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ.د/ أبو العلا علي أبو العلا النمر مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص ووكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ.د/ محمد علي الصافوري عضواً

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق جامعة المنوفية

أ.د/ السيد عبدالحميد فوده عضواً

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل الكلية للشئون الدراسات العليا والبحوث بكلية الحقوق جامعة بنها

القاهرة ٢٠١٥ م

قسم فلسفة القانون وتاريخه

رســـالة دكتوراه

اسم الطالـــب: **فتحي إبراهيم محمد محمد احمدين**

عنوان الرسالة:**الفصل في المنازعات بين القضاء الخاص والقضاء العام " دراسة تاريخية ".**

اسم الدرجة:دكتوراه

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

أ.د/ طه عوض غازي مشرفاً ورئيساً

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل الكلية للشئون الطلاب والتعليم بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ.د/ أبو العلا علي أبو العلا النمر مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص ووكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ.د/ محمد علي الصافوري عضواً

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق جامعة المنوفية

أ.د/ السيد عبدالحميد فوده عضواً

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل الكلية للشئون الدراسات العليا والبحوث بكلية الحقوق جامعة بنها

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

صفحة العنوان

اسم الباحث: فتحي إبراهيم محمد محمد احمدين
عنوان الرسالة:الفصل في المنازعات بين القضاء الخاص والقضاء العام " دراسة تاريخية "
اسم الدرجة:دكتـوراه
اسم الكلية:الحقـوق
القسم التابع له:فلسفة القانون وتاريخه
الجامعـة:عين شمس
سنة التخرج:٢٠١١
سنة المنـح:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف

الآية (٣٠)

شـكر وتقــدير

" الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله "[1]، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام علي خير البرية مُعلم البشرية. إنه ليشرفني أن أتقدم بأسمي آيات الشكر والتقدير والعرفان إلي الأستاذ الفاضل والعالم الجليل الأستاذ الدكتور/ **طـه عوض غازي** أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق لشئون الطلاب والتعليم جامعة عين شمس، والذي يرجع إليه الفضل في إتمام هذا العمل علي هذا النحو، أسأل الله أن يُطيل عمره ويمتعه بالصحة والعافية، وله مني الشكر والعرفان جزاه الله عني خير الجزاء.

كما اتقدم بأسمي آيات الشكر والعرفان والامتنان إلي **الأستاذ الدكتور / أبو العلا علي النمر** أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس، لتفضله بالإشراف علي هذا العمل، زاده الله علماً وأعلي شأنه وقدره، جزاه الله عني خير الجزاء. والشكر كل الشكر للأستاذ الدكتور / **محمد علي الصافوري** أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق جامعة المنوفيه، لتفضله بقبول الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة رغم مشاغله الكثيرة وأعبائه الجمة.

والشكر موصول أيضاً إلي الأستاذ الدكتور/ **السيد عبد الحميد فوده** أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا والبحوث جامعة بنها، لتفضله بقبول الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة، ليغمرني بعلمه وكرمه ويُرشدني بآرائه السديدة، متعه الله بالصحة والعافية وجزاه الله عني خير الجزاء.

الباحـث

---

(١) سورة الأعراف، جزء من الآية رقم (٤٣).

إهـــداء

- إلي والدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته
- إلي والدي أطال الله في عمره
- إلي بناتي شيماء ونورا وهاجر
- إلي زوجتي ورفيقة دربي
- إلي كل من قدم لي الدعم والتشجيع والمعاونة الصادقة

شكراً وإعزازاً وامتناناً

مقدمة

تمهيد:

خلق الله الخلق لطاعته وعبادته، واختص الانسان بإعمار الأرض وصيانتها، لكن الانسان بغي وظلم وأفسد فيها، ونتيجة لذلك بحث عن نظم تكفل سلامته فأوجد العديد منها وطور، ومن بين النظم التي أوجدها وطورها نظام الفصل في الخصومات وإنهاء المنازعات، سواء فيما بين الافراد وبعضهم البعض أو فيما بين الجماعات الانسانية.

فمنذ بداية وجود البشر علي الأرض، والإنسان في نزاع وشقاق مستمر مع اخوه الانسان، فسعي إلي اشباع حاجاته ورغباته، دون أن يُعير الاهتمام الكافي لحاجات غيره من بني جنسه، فحدث الصدام ونشأت المنازعات، فبحث الانسان إلي وسيلة مناسبة ليفض بها تلك المنازعات، فما كان إلا أن إهتدي إلي وسيلة تمكنه من فض المنازعة، وفي نفس الوقت تتناسب مع البيئة التي يعيش فيها، فابتدع الانسان الأول القوة كوسيلة للحسم والفصل، وقد لاقت هذه الوسيلة ذيوعاً وإنتشاراً في كثير من الشرائع والقوانين القديمة، ليس هذا فحسب بل وجد لها صدي في النظم القانونية الحديثة.

وقد أورد القران الكريم بداية نشأة المنازعات البشرية، واللجوء إلي القوة كوسيلة لحسمها فقال سبحانه وتعالي:﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ {٢٧} لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ {٢٨} إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ {٢٩} فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾[١].

(١) سورة المائدة، الآيات من (٢٧-٣٠).

وبتطور النشاط الاقتصادي وانتشار المعاملات وتشعب العلاقات التجارية والاقتصادية والإجتماعية، أيقن البشر أن استخدام القوة يعوق التقدم الانساني ويحول دون الحفاظ علي ما تحقق من مكتسبات في مختلف المجالات، ولما كان من طبيعة الانسان أنه مُجبل علي حب الخير، قال تعالي: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾(١)، فبحث عن وسيلة تكفل له الحفاظ علي ما حققه من منجزات وتضمن له الاستمرار في تحقيق اهدافه والحفاظ علي مُكتسباته، حتي لو اضطر إلي التضحية ببعض الأفراد أو ببعض الأموال، فوجد ضالته في الصلح مع غيره، كوسيلة لتسوية ما بينهم من خصومات ومنازعات، سواء تم هذا الصلح بتخليه عن بعض أفراد جماعته أو بتسليمهم للمعتدي عليه ليتمكن من القصاص منهم وحدهم، وفي خضم هذه الظروف كان يعلم أن الاموال لها وقع عظيم علي النفس البشرية فهي زينة الحياة الدنيا، قال تعالي: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(٢)، لذلك كان يقدمها فداءً لهؤلاء الأفراد.

وكان الانسان يعلم أن هناك آلهة للكون الذي يعيش فيه، بيدها العطاء والمنع، الشقاء والسعادة، والشر والخير، قادرة علي منع الظلم وهدايته إلي تحقيق العدل، ورأي أنه لابد من الاحتكام إليها وعرض مشاكله عليها، فما كان من المتنازعين إلا اللجوء إلي هؤلاء الوسطاء الذين جلسوا لفصل الخصومات وفض المنازعات، فحملوا علي عاتقهم خصومات اتباعهم وعرضوها علي آللهتم، متوسلين إليها وراجين منها الحكم بينهم وتحقيق آمالهم، فحقق بذلك رجال الدين السيطرة علي السلطة القضائية، وملكوا في أيدهم وسائل الفصل في الخصومات.

ولما كانت حاجات الانسان ورغباته مستمرة ومتجددة إلي أن يرث الله الأرض ومن عليها، في إطار سعي الإنسان الدئوب لتحقيق المزيد من المكاسب الإقتصادية والإجتماعية، وجد أن ذلك لن يتحقق في ظل

(١) سورة العاديات، الآية رقم (٨).
(٢) سورة الكف، جزء من الآية رقم (٤٦).

مجتمعات ضعيفة مفككة غير قادرة علي الذود عن انفسها أو مكتسباتها، فما كان من وسيلة إلا الاجتماع، فقامت الدول التي عملت من أجل الحفاظ علي أفرداها وصيانة أعراضهم وحماية اموالهم وتحقيق الخير العام لهم، فسنت التشريعات ووضعت التنظيمات المختلفة التي من شأنها أن تكفل تحقيق اهداف الجماعة، ومن ذلك نظم الفصل في المنازعات وقطع الخصومات.

وقد اختلف وتباينت الدول والمجتمعات القديمة في تنظيمها لأساليب وطرق الفصل في المنازعات وقطع الخصومات، فمنها من جعل هذه السلطة في يد الشعب نفسه " كأثينا " التي انشأت محاكم شعبية لحسم نزاعات الأفراد، ومنها من جعلها في يد الافراد مع تنظيم الدولة لها ثم طورها واحكمت الدولة قبضها عليها " كالرومان " ومنها من جعلها سلطة يستقل بها الحاكم فهي من واجباته وداخله في مهامه ومسئولياته " كالخلافة الإسلامية ".

ومن الأساليب والوسائل التي لاقت ذيوعاً وانتشاراً في الشرائع القديمة والحديثة علي السواء، نظام التحكيم الذي يري الانسان أنه وسيلة يُمكن من خلالها أن يُعمل إرادته ومشيئته وفي نفس الوقت تضع الدول له القواعد المنظمة، وكذلك القضاء العام الذي يعتبر أحد سلطات الدول المعاصرة، والذي تعمل الدول جاهدةً علي استقلاله ونزاهته، وتُسن له من التشريعات وتضع التنظيمات التي تمكنه من تحقيق العدالة.

وفي ضوء ذلك جاءت رسالتي، التي تناولت تنظيم التحكيم والقضاء العام كأهم الوسائل في الشرائع القديمة للفصل في المنازعات والخصومات، ولما كانت الشريعة الرومانية أهم الشرائع القديمة بل وأكثرها تأثيراً في تكوين القواعد والتنظيمات القانونية العالمية، إذ أنها أساس النظام القانوني اللاتيني، الذي تنتسب إليه العديد من التشريعات الحديثة، وكانت الشريعة الإسلامية التشريع الذي لا ينضب أبداً فهي تُبين النظم القديمة وتضع قواعد النظم القانونية المعاصرة والحديثة، فكان